مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.759

11 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الثلاثاء ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غريكو (رومانيا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥٩ لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحو لي في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً، نيابة عن المؤتمر، وبالأصالة عن نفسي، بوزيرة خارجية السويد، سعادة السيدة لينا هيلم-فالين التي ستكون أول المتحدثين اليوم. وكانت وزيرة خارجية السويد قد شرفتنا بزيارتها في العام الماضي وإن حضورها بيننا اليوم لهو دليل آخر على اهتمامها الشخصي بعملنا وعلى الأهمية الدائمة التي توليها حكومتها لمؤتمر نزع السلاح. وإنني على ثقة من أننا جميعاً سنتابع بيانها باهتمام كبير.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد، سعادة السيدة لينا هيلم-فالين.

السيدة هيلم-فالين (السويد): أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أقدم تحياتي للأمين العام، السيد فلاديمير بتروفسكي، ونائبه، السيد بن اسماعيل، وأن أعرب عن امتناننا للمساعدة التي قدماها إلى الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح.

إن التغيرات العميقة التي شهدتها البيئة الأمنية قد هيأت ظروفاً حديثة وايجابية بشكل جوهري لبناء عالم أكثر أماناً وأمناً. وإن بناء نظام أمني مستدام وسلم دائم لا يمكن أن يتم في ظل تهديد أسلحة الدمار الشامل. وإن السعي إلى بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو سعي يتعلق بالقيم الأساسية والإرادة السياسية. وهو يتعلق بعالم نريد انشاءه لأنفسنا وللأجيال المقبلة، عالم تكف فيه القوة المدمرة لهذه الأسلحة عن تهديد حضارتنا.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأغلبية ساحقة وفتحت باب التوقيع عليها. ووقعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، جميعها على الاتفاقية منذ يومها الأول. وقد أسعدني للغاية أن أوقع عليها في ذلك اليوم أيضاً، نيابة عن السويد. ويتجاوز عدد الدول الموقعة على الاتفاقية حتى الآن ١٤٠ دولة.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نقطة تحول في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويثبت الدعم القوي الذي تحظى به المعاهدة عزم المجتمع الدولي الوطيد على وضع حد لجميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر. وهو يؤكد أن الأسلحة النووية أصبحت، من الناحيتين النفسية والسياسية، أسلحة الماضي.

وعلينا الآن أن نضمن نفاذ المعاهدة في وقت مبكر. وقد تم التفاوض بشأن المعاهدة هنا في مؤتمر نزع السلاح. وأناشد تلك الدول المشتركة في مؤتمر نزع السلاح التي لم توقع بعد على المعاهدة أن تنهض بمسؤوليتها وأن توقع هذه على المعاهدة بأسرع ما يمكن.

وترحب الحكومة السويدية بنتائج الدورة الأولى المستأنفة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أرست القرارات التي اتخذت هنا في جنيف في الأسبوع الماضي الأساس اللازم لبدء العمل في فيينا. وتعتزم السويد الإسهام بدور نشط في هذا العمل، ويسرني أن الدكتور أولا دالمان قد عُين رئيساً للفريق العامل المكلف بمسائل التحقق في إطار اللجنة التحضيرية.

وينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح الآن التفاوض بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي، أي لوقف الانتاج. وهذه هي المهمة العاجلة القادمة. وقد اعتمد المؤتمر بالفعل في عام ١٩٩٥ بياناً يتضمن ولاية لمفاوضات الوقف. كما أنه قرر إنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض.

وقد آن الآوان لمباشرة العمل الأساسي. وأحث جميع الوفود على ابداء المرونة اللازمة للسماح ببدء هذه المفاوضات بدون مزيد من التأخير. ومن المهم للغاية أن يفي مؤتمر نزع السلاح بالآمال التي يضعها المجتمع الدولي عليه.

وإن "المبادئ والأهداف الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"، والتي اعتمدها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدعو كذلك إلى بدء هذه المفاوضات على الفور وإنهائها مبكراً. ووجود معاهدة لوقف الانتاج من شأنه أن يضع حداً نهائياً للمواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة. ومن شأنه أن يهيئ مزيداً من الظروف المؤاتية لتخفيض الترسانات النووية. ومن ثم فإن هذه المعاهدة بالغة الأهمية لاستمرار نزع السلاح النووي ولعدم الانتشار النووي على حد سواء.

وقد اتخذت خطوات كبيرة في ميدان نزع السلاح النووي. وأعني بهذا معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، واتفاقي ستارت ١ و٢. وفضلاً عن ذلك، اتخذت الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير هامة من جانب واحد. بيد أن الترسانات النووية الحالية ما زالت غير متناسبة إلى حد كبير مع أي تهديدات فعلية أو يمكن تصورها. ولهذا فإن عملية نزع السلاح النووي يجب أن تستمر بلا هوادة.

والواقع أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. إذ أنه لا يمكن استمرار حالة تتمسك فيها هذه الدول بالفوائد الأمنية للأسلحة النووية، بينما تحتفظ لنفسها بحق حيازة هذه الأسلحة.

وينبغي التصديق على اتفاق ستارت ٢ دون تأخير. فهذا سيسمح بتنفيذه ويمهد السبيل لمزيد من التخفيضات الضخمة للترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا، مما يوفر بدوره أساساً لمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية التخفيض. وتحث الحكومة السويدية الولايات المتحدة وروسيا على بذل قصارى جهودهما للتغلب على الصعوبات الراهنة والمضي قدما نحو ابرام اتفاق ستارت ٣. ونأمل أن يوفر لقاء القمة الذي سيعقد بين الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين في فترة لاحقة من هذا الشهر قوة دفع هامة لهذه العملية.

وفي آب/أغسطس من العام الماضي، قدمت لجنة كانبيرا تقريرها. وقامت حكومة استراليا بعد ذلك بتعميمه في الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما قدم وزير خارجية استراليا، السيد الكسندر دونر، التقرير إلى مؤتمر نزع السلاح في فترة سابقة من هذا العام.

وتكمن أهمية تقرير اللجنة في أنه يحدد طريقاً للتقدم عن طريق سلسلة من التدابير المحددة الرامية إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه التدابير ينبغي أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالاضافة إلى المجتمع الدولي. وفضلاً عن ذلك، فإنها تدعم بعضها البعض ويمكن اتباعها في آن واحد. وأقترح أن يخصص مؤتمر نزع السلاح جزءاً من وقته خلال دورة هذا العام للنظر في هذا التقرير. فالاقتراحات الواردة في التقرير تستحق الدراسة.

ومن الخطوات التي اقترحتها لجنة كانبيرا إنهاء حالة تأهب القوات النووية. وهذه الخطوة يمكن وينبغي أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الفور. فمن شأن هذا التدبير أن يقلل إلى حد كبير من خطر حدوث إطلاق غير متعمد أو غير مصرح به للأسلحة النووية. كما أنه سيشكل تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة. وفضلاً عن ذلك، فإنه سيسهل تنفيذ اقتراح آخر من اقتراحات اللجنة ألا وهو نزع الرؤوس الحربية النووية من أجهزة إطلاقها.

وتعتقد السويد أنه سيكون من المفيد إنشاء آلية ما في إطار مؤتمر نزع السلاح لمناقشة جوانب أعم لنزع السلاح النووي. ويمكن أن تتخذ هذه الآلية شكل لجنة مخصصة أو منسق خاص أو جلسات عامة غير رسمية مخصصة لهذا الموضوع. ولا أهمية للشكل. فالمهم هو أن تكون هناك آلية ما تتيح مناقشة مركزة لهذه المسائل.

وتولي الحكومة السويدية أهمية كبيرة للعمل التحضيري الوشيك للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار وهو المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠. وستوفر الجلسات السنوية للجنة التحضيرية فرصة لاستعراض تنفيذ المعاهدة بصورة منتظمة. بيد أن هذا العمل يجب أن يكون تطلعياً.

ويجب على وجه الخصوص إضفاء مضمون محدد على مفهوم الجهود المنهجية والمتدرجة التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض الأسلحة النووية بشكل شامل، في ظل هدف نهائي يتمثل في إزالة تلك الأسلحة. ويجب تحديد الخطوات وترجمتها بالكامل إلى أعمال.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي، أعربت محكمة العدل الدولية عن رأيها، في فتوى أصدرتها، بشأن شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وقد فعلت ذلك بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة. وذكرت المحكمة، ضمن جملة أمور، أن "هناك التزاماً بالاستمرار بإخلاص في المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبإنهاء هذه المفاوضات". وهذا الحكم الاجماعي الذي أصدرته المحكمة يمثل رسالة قوية وواضحة.

وأود أيضاً أن أسترعي الانتباه إلى البيان المشترك الذي أصدره مؤخراً نحو ٦٠ ضابطاً متقاعداً من كبار ضباط الولايات المتحدة وروسيا وبلدان أخرى. وقد أكدوا أن مخزونات الأسلحة النووية الحالية والمقررة مفرطة الضخامة وينبغي تخفيضها بصورة كبيرة. أما بقية الأسلحة النووية فينبغي إنهاء حالة تأهبها بصورة تدريجية وشفافة. ويجب أن تستند السياسة النووية الدولية في الأجل الطويل إلى المبدأ المعلن الذي يقضي بإزالة الأسلحة النووية إزالة مستمرة وكاملة ولا رجعة فيها.

إن بيانهم بالغ الأهمية، ليس بسبب مضمونه فحسب وإنما أيضاً بسبب الأشخاص الذين أصدروا الرسالة. إنها دعوة هامة إلى تكثيف الجهود من أجل نزع السلاح النووي.

إن هناك تطورات هامة تحدث حالياً في الميادين غير النووية. ففي ٢٩ نيسان/أبريل، سيبدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تم التفاوض بشأنها في هذا المحفل. وهذه الاتفاقية ستمنع فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتسمح بتدمير هذه الأسلحة. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة وروسيا - وهما الحائزان المعلنان للأسلحة الكيميائية - لم يصدقا بعد على الاتفاقية. وسيؤدي عدم تصديقهما إلى جعل هذه المعاهدة الدولية الهامة مجرد نظام لعدم الانتشار. وسيتنافى هذا مع هدفها الاجمالي المتمثل في محو فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل من سطح الأرض ويمكن أيضاً أن يشكل خطراً على أي تقدم آخر يحرز في سائر مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. وتحث الحكومة السويدية بقوة الولايات المتحدة وروسيا على تحمل مسؤوليتهما والتصديق على الاتفاقية قبل بدء نفاذها.

وترحب الحكومة السويدية ببدء العمل في صياغة نظام للتحقق خاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وهذه الخطوة بالغة الأهمية لتعزيز هذه الاتفاقية. وينبغي أن تجري المفاوضات في الفريق المخصص المكلف بهذه المهمة بأسرع ما يمكن. وينبغي أن تستهدف إنهاء العمل في عام ١٩٩٨.

إن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يجب، بحكم طبيعتها، أن تمنح أعلى أولوية في البرنامج الدولي لنزع السلاح. ولكن يجب أن نتصدى أيضاً لواقع سقوط عشرات الآلاف من الأشخاص سنويا ضحايا للأسلحة التقليدية. وتنتمي الألغام البرية المضادة للأفراد إلى هذه الفئة. ونحن جميعاً نعلم الآثار المشؤومة لاستخدام هذه الأسلحة.

وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، لم تصدِّر السويد ولم تنتج ألغاماً برية مضادة للأفراد. وفضلاً عن ذلك، قررت السويد في العام الماضي حظر إستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد من جانب قواتها المسلحة وتدمير مخزوناتها من هذه الألغام بأسرع ما يمكن، وفي فترة أقصاها عام ٢٠٠١.

ولم يعد في إمكان المجتمع الدولي السماح بأن يقتل آلاف المدنيين - من النساء والرجال والأطفال - كل عام بهذه الأسلحة البشعة. ولا يمكنه السماح بأن يصبح عدداً أكبر من الضحايا معوقين مدى الحياة، وبأن يصبح مصيرهم غالباً هو المعاناة الطويلة والحرمان الاجتماعي. ولا يمكنه السماح بأن تصبح بلدان أو مناطق بكاملها مشلولة اقتصادياً بسبب انتشار الألغام البرية في حقولها وطرقها. والحل الفعال الوحيد لأزمة الألغام البرية هو فرض حظر كامل على هذه الألغام. لا أكثر ولا أقل.

ويجب ألا يدخر المجتمع الدولي وسعاً لتحقيق حظر دولي شامل وفعال وملزم من الناحية القانونية، يشمل الانتاج والتخزين وعمليات النقل والاستخدام. فالتدابير الجزئية لن تحل المشكلة. ويجب أن نسعى إلى فرض حظر كامل وأن نبلغ هذا الهدف بأسرع ما يمكن. وينبغي أن تشمل هذه العملية أوسع مجموعة ممكنة من الدول، بما في ذلك الدول المنكوبة بصورة خاصة بسبب استخدام هذه الألغام، والدول المنتجة والدول المصدرة. وستعمل السويد بنشاط في جميع المحافل المناسبة. ونحن نشارك في عملية اوتاوا كما أننا على استعداد للقيام بذلك في مؤتمر نزع السلاح.

ورغم السعي إلى فرض حظر كامل، توجد في الوقت ذاته أهمية قصوى لأن تنضم الدول إلى البروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية الخاصة باستعمال أسلحة تقليدية معينة. فهذا البروتوكول يضع قيوداً جديدة هامة على استخدام جميع الألغام البرية. وبمساندة البروتوكول بقوة، سيخطو المجتمع الدولي خطوة كبيرة هامة إلى الأمام في التصدي لمحنة الاستخدام العشوائي لهذه الألغام. وقررت الحكومة السويدية في الأسبوع الماضي أن تقدم إلى البرلمان مشروع القانون الخاص بتصديق السويد على البروتوكول المعدل. ومن المتوقع أن يتم التصديق قبل نهاية حزيران/يونية.

ويجب أن يعالج المجتمع الدولي أيضاً مشكلة الألغام البرية التي نشرت بالفعل والتي يناهز عددها مائة مليون لغم. والواقع أنه يواجه مهمة عملاقة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وأن الجهود الجارية في هذا الميدان جهود بالغة البطء وباهظة التكاليف وخطرة للغاية. ويجب استحداث أساليب جديدة أكثر فعالية. وقد قررت الحكومة السويدية أن تنشئ، في وقت لاحق من هذا العام، مركزاً لإزالة الألغام يسهم في الجهود الدولية لإزالة الألغام ويكون وحدة تنسيق للبحوث المتعلقة بالتقنيات الجديدة لإزالة الألغام ولاستحداث هذه التقنيات.

وفضلاً عن ذلك، يجب أن يزيد المجتمع الدولي بصورة كبيرة موارده المخصصة لبرامج التوعية بخطر الألغام ولمساعدة الضحايا. وهذه مهام تتطلب عملاً عاجلاً ويجب أن يكرس لها الاهتمام والطاقة الكليين.

ويجب تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانية المتاحة للمضي قدماً في عملية نزع السلاح. ويجب أن يسير العمل بإحساس بالحاجة الملحة. ولمؤتمر نزع السلاح دور هام يجب أن يؤديه. والواقع أن هذا المؤتمر قد أثبت أهميته. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنجازان رائعان تحققا في السنوات الأخيرة.

وهناك مهام خطيرة آتية. وقد قطع مؤتمر نزع السلاح عدة أشهر من دورته لعام ١٩٩٧. والآن يجب إثبات الارادة السياسية وبدء العمل الأساسي.

الرئيس: أشكر وزيرة خارجية السويد على بيانها الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة الآن؟ لا أرى أحداً.

إنني أعتزم عقد مشاورات رئاسية غير رسمية مفتوحة العضوية عقب هذه الجلسة العامة مباشرة.

وستعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس، ١٣ آذار/مارس في الساعة ١٠/٠٠.

وسنجتمع في إطار غير رسمي بعد استراحة مدتها عشر دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.